قضية اليوم

معمل سلعاتا: قصّة باسيليّة لا تنتهي

معمل سلعاتا، عنوان صراع ممتدّ منذ عام 2010 ولا يزال، يشتد أحياناً ويخبو حيناً. تحوّل هذا المعمل إلى أسمى أهداف العونيين. اليوم يتجدّد الموعد بعدما ردّ رئيس الجمهورية القرار الذي يستثني ذلك المعمل من المفاوضات مع الشركات العالمية. هل يتراجع حلفاء التيار أمام ضغوطه، أم يمضون في قناعتهم بأن هذا المشروع ليس أولوية؟

إيلي الفرزلي

على اللبنانيين أن يصدّقوا أن الطريق إلى كهرباء 24 على 24 لا يمر إلا عبر معمل سلعاتا. هذا ما قاله وزير الطاقة ريمون غجر في إطار سعيه إلى استدراك الفشل في الدفاع عن معمل سلعاتا في جلسة 14 أيار الجاري. في تلك الجلسة، لم يقل أحد إنه لا لزمة لهذا المعمل. ما نصّ عليه قرار مجلس الوزراء حرفياً هو «تطبيق الخطة بدءاً من الزهراني واستكمالاً لها بحسب الخطة». مرتان ذُكرت الخطة التي أقرها مجلس الوزراء في عام 2010 وعدّلها في عام 2019. وهي في الحالتين، تتضمن معمل سلعاتا، الذي يفترض إنجازه بعد معمليّ دير عمار 2 والزهراني.

تلك الفرضية حسمها مجلس

> **مجلس الوزراء لم يُسقط معمل سلعاتا من الخطة بل أجّله**

> **200 مليون دولار كلفة الاستملاكات في سلعاتا**

الوزراء الحالي. وهو ما لم يرق لباسيل. شدّ العصب العوني باتجاه حزب الله، بالرغم من أنه لم يكن وحيداً في رفض تلازم العمل في معملي سلعاتا والزهراني. أُطلق العنان لنزعة طائفية، تعتبر أن معمل سلعاتا ومحطة الغاز هناك هما حصة «الكاثوليك المسيحي»، مقابل حصّتي «الكاثوليين» الشيعي (الزهراني) والسنّي (دير عمار). هنا سقطت كل الاعتبارات العلمية أو التقنية أو المالية. الأمن الطاقوي للطائفة أهمّ. يقول مصدر معني إن هذا ربما يفسر سبب تركيز الجهود على معركة سلعاتا، وهي تفصيل صغير في الخطة، بدلاً من الدفاع عن الخطة بكاملها. لكن

(مروان بو حيدر)

مع ذلك، يرى مصدر آخر أن الأمر، وإن أصبح تلك البنود من الخطة، ربما يكون أضيق من ذلك. لو كان الأمر كذلك لاستعيض عن معمل سلعاتا بمعمل الزوق. لكن لن يُبنى في سلعاتا معمل كهرباء ومحطة غاز ومرفأ ما بينهما، فذلك يمكن أن يكون مشروعاً بترونياً لباسيل، لا أكثر.

لا يعير العونيون أهمية لهكذا تحليلات أو تكهّنات. يمضون في قرارهم «عدم النيل من حصتهم». لكن مع ذلك فإن خطة الكهرباء، التي اكتبها أياد عونية، تشير إلى أن عام 2019 هو عام بدء العمل بمعمل دير عمار 2، على أن يوضع 360 ميغاواط منه على الشبكة في العام المقبل. وتلك الخطة تشير أيضاً إلى أن العام الحالي سيشهد وضع 400 ميغاواط على الشبكة من مصادر متجدّدة (الشمس والهواء). لم يخرج أي مسؤول، قبل الدفاع عن مشروع لم يحن وقته بعد، ليعلن أين أصبحت تلك البنود من الخطة. ربما يكون أضيق من ذلك. لو كان الأمر كذلك لاستعيض عن معمل سلعاتا ليس أمراً طارئاً، بحسب الخطة، وكان يُفترض أن يبدأ بالإنتاج في عام 2022. تأخير كل البنود التي سبقت تفرض تأجيل سلعاتا أيضاً، لكن العونيين لم يعودوا يرون سوى سلعاتا.

وزير الطاقة، سبق أن برّر القرار الوزاري بالقول: ليس مهماً متى يبدأ العمل بالمعمل، بل الأهم متى ينتهي العمل به. أراد أن يقلل من أهمية عدم إشارة القرار الحكومي إلى المعمل المذكور، قبل أن يخرج النائب جبران باسيل مفتتحاً معركة سياسية عنوانها: معمل سلعاتا أولاً.

ماذا بقي من خطة الكهرباء؟

في الوقت الحالي، ليس لبنان بحاجة إلى أكثر من 3000 ميغاواط حتى يضمن كهرباء «24 على 24». هذا يعني أن المطلوب هو ألف ميغاواط إضافية. في العام المقبل، وبعيداً عن الحل المؤقت الذي كان مُقترحاً في الخطة لتأمين 1450 ميغاواط، كان يُمكن، ضمن الحل الدائم، تأمين 760 ميغاواط. حكماً لن يتحقق ذلك. وهنا لا يمكن التحجّج بالعرقلة السياسية التي منعت قبل 5 سنوات، البدء بتنفيذ معمل «دير عمار 2» (حينذاك، عرقلت حركة أمل المشروع، بذريعة الخلاف على الجهة التي ستدفع الضريبة على القيمة المضافة). «دير عمار2» عاد وأقر في مجلس الوزراء، بشكل جديد، لكن لم تعلن وزارة الطاقة، بالرغم من مرور سنتين على إقراره، ما الذي يؤخر تنفيذه. والأمر نفسه يسري على مشروع «هوا عكار» الذي أقره مجلس الوزراء أيضاً.

في الأساس، ألا ينمّ النقاش في مسألة سلعاتا عن ترف سياسي لا يملكه اللبنانيون؟ في زمن الانهيار واختلاف كل الأولويات لا يزال النقاش السياسي معتمداً أدوات ما قبل الأزمة. قوة التيار بتوقيع رئيس الجمهورية. هذا واقع يلغي حقيقة أن مجلس الوزراء يصدر مقرّراته بالإجماع أو بالتصويت. رفض رئيس التيار الوطني الحر القرار المتعلق بالكهرباء، فاستعان رئيس الجمهورية بحقه الدستوري لرد المرسوم، مطالباً بعدم استثناء معمل سلعاتا في التفاوض مع الشركات الدولية. وزير الطاقة يقول إن شركات مهتمة ببنائه أكثر من غيره.

إلى مجلس الوزراء مجدّداً

ما العمل اليوم؟ ماذا سيكون موقف من صوّت ضد المعمل، أو بشكل أدق، ضد بدء العمل به فوراً عندما يُعاد طرح الأمر للنقاش على خلفية رد رئيس الجمهورية للمرسوم؟ رئاسة الحكومة ووزراء حزب الله وحركة أمل والمردة؟ من بين هؤلاء من يعتبر أن موقف التيار غير مبرّر على الإطلاق وهو لا يندرج إلا في سياق المزايدات الطائفية. يوضح مصدر مطّلع على مداولات مجلس الوزراء أن القرار لم يلغ معمل سلعاتا، بل على العكس هو أكد عليه، في سياق إشارته إلى خطة الكهرباء. لكن رأي الأكثرية كان يشير إلى البدء بمعمل الزهراني. مطلعون على رأي حزب الله يؤكدون أن الأخير ليس ضد معمل سلعاتا في الأساس، لكنه يؤيد تأجيله. القطبة المخفية هنا، وربما تكون سبب الهبّة العونية، هي أن الحزب المؤيد لمعمل سلعاتا، يُعارض إنشاء محطة تغويز في تلك البلدة، لأسباب تقنية ومالية. تلك محطة لا يحتاج إليها لبنان أبداً، بشهادة كل العاملين في القطاع. وهي تشكّل كلفة إضافية يجب توفيرها خاصة في هذا الزمن. لكن ذلك لا ينعكس على موقفه من معمل الكهرباء الذي يمكن تغذيته بالغاز عن طريق محطة دير عمار التي لا تبعد أكثر من عشرين كيلومتراً. ذلك موقف لا يتقبله باسيل. في مؤتمره الصحافي الذي تلا تلك الجلسة، اعتبر أن إسقاط المعمل، يهدف إلى إسقاط محطة سلعاتا للغاز، تمهيداً لإعلان فوز شركة «توتال»، حيث وكلاؤها لبنانيون، بمناقصة إنشاء محطتي غاز، بدلاً من شركة قطر بتروليوم التي قدمت العرض الأفضل لإنشاء ثلاث محطات.

إشكالية الاستملاكات

في جلسة 14 أيار، استعاد الوزراء الموقف الفرنسي الذي شدّد على إقامة محطتين فقط. أما وزير البيئة والدولة لشؤون التنمية الإدارية دميانوس قطار فاعتبر أنه ليس من داعٍ لفتح ملف الاستملاكات (لإقامة معمل سلعاتا) مجدداً، مشيراً إلى «أننا لسنا في صدد استملاك أراض جديدة، وما دامت هناك محطتان فلنتخذ قراراً بشأنهما».

ببساطة، من يريد كهرباء أوفر وأسرع عليه أن يبتعد عن سلعاتا. في الزهراني ودير عمار البنى التحتية مهيأة لاستقبال معمل جديد، فيما يحتاج إنشاء محطة غاز إلى تجهيزات محدودة. في سلعاتا الأمر مختلف. هناك سيبدأ العمل من الصفر. الإشكال الأكبر يتعلق بملف الاستملاكات. في الخطة الأولى كانت وزارة الطاقة قد اقترحت إقامة المعمل على أرض تملكها كهرباء لبنان في منطقة حنوش الملاصقة لبلدة سلعاتا. هذا في الأساس ما أكد عليه الاستشاري الدولي Mott McDonald، وهذا ما أكد عليه الوزير سيزار أبي خليل، معتبراً أنه الحل الأفضل اقتصادياً نظراً إلى الكلفة العالية جداً للاستملاك في المنطقة.

في عام 2019، استبدلت الوزيرة ندى بستاني شركة Fichtner بالاستشاري، إذ غيّرت الشركة المذكورة جوهرياً في المشروع. نقلت المعمل إلى عقارات في نطاق بلدة سلعاتا تعود ملكيتها إلى «شركة الزيوت ومشتقاتها» ونقلت محطة الغاز من مسافة 500 متر قبالة شاطئ حنوش إلى حوض مرفأ مستعمل من قبل الشركة نفسها. قيل حينها إن من أسباب النقل وجود كنيسة أثرية في الموقع السابق.

تلك الخطوة لم تمر لا سياسياً ولا أهلياً. في مجلس الوزراء لم يبت الأمر طيلة ولاية الحكومة الماضية. فيما عمدت كل من بلدية سلعاتا والشركة المتضررة إلى الاعتراض على قرار النقل الذي لم تتبلغا به ولم يُناقش معهما. البلدية، أصدرت في 13 أيلول 2019 قراراً أعلنت فيه عدم الموافقة نهائياً على إنشاء محطة كهرباء. فيما هدّدت الشركة بتقديم مراجعة إبطال في حال صدر مرسوم باستملاك عقاراتها خلافاً للقانون. هذا يعني أنه حتى لو أُقر المشروع، فإن التنفيذ سيتأخر، لأنه سيكون محكوماً بدعاوى قد تأخذ سنوات.

إشكالية الاستملاك لم تنته هنا. أثناء مناقشة المسألة في اللجنة الوزارية التي شُكلت للغاية في الحكومة الماضية، قدّرت وزارة الطاقة الكلفة بـ207 ملايين دولار. لم تتأخر بستاني حينها قبل أن تعلن أن الرقم خاطئ وأن الكلفة الفعلية لا تتجاوز الـ 30 مليون دولار. بدا ذلك مناقضاً لكتاب مُوجه من كهرباء لبنان إلى وزير الطاقة سيزار أبي خليل، في 28 نيسان 2017، يشير فيه إلى أن الكلفة تصل إلى 207 ملايين دولار.

مقالة

التيار وحزب الله: الخلاف من الواسطة إلى المباشر

هيام القصيفي

لا تحتمل ورقة التفاهم الموقّعة عام 2006 بين حزب الله والتيار الوطني الحر كلّ عناصر الاختلافات في فترة زمنية قصيرة. صحيح أنها ليست المرة الأولى التي يختلف فيها الطرفان، وصحيح أن أي تفاهم سياسي لا يحتاج إلى تكامل بالمعنى الذي كان الطرفان يؤكدان عدم جوازه. لكن ما حصل في الأسابيع الأخيرة، أضاء أكثر على حجم التباينات التي حصلت بوتيرة متسارعة في مرحلة قصيرة، قياساً إلى سنوات التحالف التي أثمرت وصول العماد ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية، رغم بعض الإشكالات التي كانت تُعالج في حينها من دون أن تترك آثاراً على العلاقة بين الجمهورين.

مع انعقاد مجلس الوزراء اليوم، يذهب الإشكال الكهربائي إلى نقطة مفصلية، ولا سيما بعد حصيلة اليوم النيابي الطويل. لأنه حتى الساعات الأخيرة كان قيام محطة الكهرباء أهم من بقاء الحكومة، وتفجيرها أهون من سقوط «سلعاتا». إلى هذا الحد، كان الانفصال بين فريقين سياسيين، ولا سيما بعد كلام الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله التلفزيوني الأخير حول أهمية استمرار الحكومة. مراجعة التباينات حول النظام والطائف والفيدرالية وقانون الانتخاب وسلعاتا وسلاح حزب الله وآلية التعيينات وقانون العفو، تعني أن الخلاف هذه المرة أبعد من الشكليات، وهو تخطى كثيراً فحوى اللقاء المطوّل بين نصرالله ورئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل قبل تظاهرات تشرين الأول الفائت. لأن الخلاف أصبح بالمباشر ولم يعد بالواسطة، لا من خلال الرئيس نبيه بري ولا عبر رئيس تيار المردة سليمان فرنجية.

في ورقة التفاهم بند خاص بعنوان «اللبنانيون في إسرائيل». هذا البند كُتب بدقة بين الطرفين فلا يحتمل التباسات ولا سيما أنه استرشد بكلمتَي نصرالله وعون. لكن هذا الملف على حساسيته، ظل إطاراً خلافياً، تارة يطفو إلى السطح وتارة يخفت. وبصرف النظر عن الإشكالات التي ترافقت هذه المرة مع قانون العفو، إلا أن مجرد اتفاق الطرفين عام 2006 على مقاربته، يعني أن ما يحصل بعد 14 عاماً على ورقة التفاهم، والحملات المتبادلة بين مؤيدي ومعارضي عودة «اللبنانيين في إسرائيل»، لا تتعلق فحسب بهؤلاء أو باختلاف بين جمهورَي الحزبين في النظرة إليهم، بل تتعلق بحيثية سياسية بين حزبين في خندق واحد تحت مظلة تفاهم سياسي عام، وما ينعكس على قاعدتيهما سواء السياسية أو الطائفية اللتين أظهرتا تباعداً حقيقياً. وقانون العفو لم ينحصر فحسب في مصير اللبنانيين، بل في مصير التفاهمات السياسية، لأنه كشف النار تحت الرماد، في ظرف دقيق وسط حملة أممية على الحدود وتضييق صندوق النقد. فحزب الله مستهدف بحصار تصاعدي من العقوبات مرشح للتفاعل، كما قانون قيصر، فيما التيار الوطني يعيش مرحلة دقيقة في عمر العهد، ويتعرض لحملة تهويل أميركية تصاعدية أيضاً بوضعه على لائحة العقوبات كحليف للحزب، إلا إذا تجاوب مسؤولون فيه مع جملة طلبات أميركية. وهو يحاول إيجاد توازن دقيق بين متطلبات الداخل والخارج الرئاسية من دون أن يفرط في أيّ منهما، في موازاة إعادة شدّ العصب الحزبي والمسيحي الداخلي. لم تعد الرؤية الإقليمية الاستراتيجية تكفي لوحدها لتغطية الخلافات، بدليل أن كلام باسيل الأخير حمل كثيراً من نقاط الاتفاق الإقليمي والمشرقي، لكنه حمل عبارات مفخّخة عن النظام واللامركزية الإدارية والمالية، استدعت رداً ورداً مضاداً، لأنها عكست بوضوح بواطن التيار ورؤيته ليس لمستقبل لبنان عموماً إنما أيضاً مستقبل المجتمع الذي ينتمي إليه. هنا يكمن قلق التيار من بنود خلافية تتنوّع في اتجاهاتها ومواضيعها. وانطباعه بأن الحزب لا يقف معه ولا يسهل أو لا يساير ولا يدوّر زوايا، بخلاف ما كان يجري في مراحل سابقة. وهذه المرة الخلاف مباشر وجدّي، لأن هناك منحى يوحي بعدم تراجع الطرفين على الأقل إلى مسافة وسطية، في ملفات حساسة، رغم انفجار الخلاف علنياً لأيام عدة، من دون المملة، لا بل إن الحزب يلتقي في ملفات تعني التيار مع خصومه، ولا سيما الرئيس سعد الحريري، في ظل تصعيد متبادل بين المستقبل والتيار. كذلك فإن عون لم يعد خط الدفاع الأول بينهما، سواء في الحوار والمواجهة، وبات باسيل أكثر من أي وقت مضى يخوض منفرداً معركته السياسية بتفاصيلها اليومية التي لم يتراجع عنها في عزّ انسجامه مع الحزب. لكنه يواجه أكثر من أي وقت مضى أيضاً بحملة مضادة لا تسايره ولا تتجاوب معه وفق مقولة بأن الحزب مضطر لأن يغطيه لحاجته إلى حليف مسيحي. وهو هنا يذهب إلى اللعب على حافة «الصولد»، لأنه يفجّر مع حلفائه وخصومه معارك وزارية ونيابية وكهربائية، وحول رؤيته للطائف والنظام، دفعة واحدة، مستظلاً بحماية رئيس الجمهورية، فلا يخشى تحوّل مجلس الوزراء إلى ساحة اشتباك حقيقي مع رئيس حكومة «اللون الواحد». وهو بذلك يدفع بالمشكلة إلى نقطة حساسة، لأنه لا يريد مراكمة خسائره منذ تشرين الأول، فيفقد رصيداً بناه طوال السنوات الماضية. كما يحاول أن يستعيد حضوره المسيحي الداخلي والسياسي العام بعد مرحلة انكفاء. لكن العبرة تكمن في التوقيت، وفي كثرة الملفات الخلافية التي فُتحت دفعة واحدة، فتكاد تقتضي تفاهماً جديداً أو قواعد اشتباك جديدة.

تقرير

زيادة الـ«خوّة» على الشيك المصرفي!

رأفت حمية

يوماً بعد آخر، تكبر الأزمة المرافقة لسعر صرف الليرة مقابل الدولار. وكلما طال أمد الأزمة، برزت تداعيات جديدة يفرضها البنيان الاقتصادي المُثقل على الدولار في نواحيه كافة. اليوم، لم تعد أزمة الدولار أزمة استيراد أو تحويلات مصرفية إلى الخارج فحسب، إذ تمدّدت تداعياتها لتطاول التعامل على الصعيد المحلي، من باب فرض «عمولات» إضافية على المستهلكين والتجار، الصغار منهم، الذين لجأوا إلى التعامل بالشيك المصرفي لعدم توفر السيولة بين أيديهم.

منذ فترة، لم يعد الشيك المصرفي يساوي الكثير في حسابات من يملكه، وبات أشبه بورقة بلا قيمة، إذ لا يستطيع مالكه التصرف فيه، وخصوصاً في ظل تشديد الإجراءات المصرفية. لذلك، لجأ بعض من يملكون حسابات مصرفية عالقة إلى تأمين احتياجاتهم بالدفع عن طريق شيكات مصرفية. غير أن هذا الإجراء لم يستمر. فمنذ نحو أربعة أسابيع، ومع صعود الدولار، بدأ بعض التجار الكبار والشركات الكبرى يفرض عمولة على الدفع عن طريق الشيك المصرفي تتراوح ما بين 40% و50%. أحد المهندسين المعماريين يؤكد أن إحدى شركات مواد البناء التي كان يتعامل معها «بدأت تفرض علينا إما الدفع بالدولار أو ما يوازيه بالليرة بسعر صرف السوق أو دفع رسم إضافي بقيمة 40% على الشيك المصرفي». وعلى أساس هذه المعادلة، يستحيل الشيك المصرفي الذي تبلغ قيمته ألف دولار (1400 دولار أميركي في بعض المؤسسات، علماً أنه وصل في مؤسسات أخرى إلى حدود الـ1500 دولار)، وهي حيلة لجأت إليها شركات كبرى، وحتى متوسطة، والتي تعدّ المورد الأساسي للكثير من التجار والمستهلكين الذين يُجبرون على الدفع بهذه الطريقة، «كونها أهون الشرّين، أولاً لعدم توفر الدولار أو ما يوازيه بالليرة، وثانياً لأننا لا نريد أن نتوقف عن ممارسة عملنا»، يقول أحد العاملين في مجال الهندسة الكهربائية. ويوضح أن «العمولة المطلوبة تختلف وفق ما إذا كانت البضاعة المطلوبة محلية أو مستوردة، إذ أن المحلي غالباً ما نستطيع شراءه بعمولة تتراوح بين 30% و40%، فيما المستورد ندفع لقاءه حكماً أكثر من ذلك».

بالنسبة إلى أصحاب الشركات «لا خيار آخر»، على ما يقول أحدهم، مبرّراً اللجوء إلى هذا الإجراء بسببين، أولهما أن «المصارف لا تصرف الشيكات المصرفية دفعة واحدة، وإنما وفق نظام الدفعات الأسبوعية أو الشهرية بحسب كل مصرف، وعلى سعر صرف 3 آلاف ليرة». وثانيهما أن الشيك المصرفي «ورقة ميتة الآن لا نستطيع صرفها لدى الصرافين، وإذا أردنا سحبها دفعة واحدة من المصرف، فسنأخذها على سعر الصرف الرسمي، أي 1507 ليرات».

في المنطق القانوني، لا تبرير لما لجأ إليه البعض من التجار الكبار والشركات الذين لجأوا إلى تحميل المستهلكين وزر الفارق بين سعر الصرفين. «لا شيء في القانون يلحظ هذا الأمر»، يقول المحامي بول مرقص. قانونياً وأخلاقياً «ثمة مخالفة». أما واقعاً، فالعقوبات الاقتصادية التي تعيشها البلاد «ستؤدي حكماً إلى هذه الممارسات» لأن هذه «الورقة» لم تعد تفي بغرضها، إذ «ماذا يمكن أن يفعل التاجر، المستورد تحديداً، بورقة لا يمكن لا صرفها أو تحويلها». وبحسب مرقص «الذنب ليس ذنب التجار، وإنما ذنب نظام بأكمله». لكن، في مقابل هذا التبرير لفئة تتعيّش على الدولار للاستيراد، ثمة فئة أخرى استغلّت هذا الأمر وباتت هذه الممارسة لديها أشبه بـ«فرض الخوات». أي في غير مكانها. وكما في كل أزمة، تخلّف تلك الفئة الكثير من المتعيّشين على حساب المستهلكين الذين لم يعودوا يجدون في أيديهم سوى تلك الأوراق ليسدّوا بها احتياجاتهم. وهنا، يفترض أن يعاقب القانون المخالفين، لما في ممارستهم «من إساءة وتجاوز». لكن السؤال هنا: كيف يمكن فرز هؤلاء؟ ومن سيعاقبهم؟

افتراح حزب الله

بعد ردّ رئيس الجمهورية العماد ميشال عون قرار الحكومة بشأن خطة الكهرباء، والطلب إليها إعادة النظر فيه، وتحديداً لجهة ما يتعلّق بمعمل «سلعاتا» الذي سقط بالتصويت في مجلس الوزراء، تكثّفت الاتصالات بينَ الكتل المشاركة في الحكومة، وخاصّة بين حزب الله والتيار الوطني الحر. فإعادة طرح الخطة ستنعكس سلباً على مسار الحكومة، ومهما تكُن النتيجة فهي ستأتي لمصلحة طرف ضد آخر. ولكي لا تشكّل النتيجة إحراجاً لرئيس الجمهورية في حال إسقاط الخطة كما قدمها وزير الطاقة، أو كسر رئيس الحكومة في حال خضوع مجلس الوزراء للخطة كما هي مطروحة، نجح حزب الله في إقناع الرئيسين عون وحسان دياب بأن يخرج الأخير في جلسة مجلس الوزراء اليوم ويتحدث عن الخطة، مؤكداً تبنّي ما تقدّم به غجر، من دون أن يدخل في التفاصيل وذكر اسم المعمل، لكن مع الالتزام بطرح تنفيذها على مراحل، آخرها «سلعاتا». وبذلك، يكون كل طرف قد حفظ حقه من دون أن يشكل انكساراً لأحد. هذا الجو كانَ متفقاً عليه حتى منتصف ليل الأربعاء ـ الخميس، ومن المفترض أن يلتزم به الجميع اليوم في الجلسة، إلا في حال تراجع أحد عنه، بحسب مصادر مطلعة على جو الاتصالات.

(الأخبار)